

الجمعية العامة

A

PROVISIONAL

A/46/PV.27
22 October 1991

ARABIC

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥٠٠

(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	<u>الرئيس</u> :
(بلجيكا)	السيد روجرز	<u>ثم</u> :
	(نائب الرئيس)	
(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	<u>ثم</u> :
	(الرئيس)	

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة [١١٦] (تابع)المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى الكلمة كل من :

- السيد هاشم (جزر القمر)
- السيد سيناتك (سانت لوسيا)
- السيد احمد (تشاد)
- السيد دي كيرزمايكير (بلجيكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيحيات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٧٠٥

البند ١١٤ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسم نفقات الامم المتحدة (A/46/474/Add.1)

الرئيس : أود أن استرعى انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/46/474/Add.1 التي تتضمن رسالة وجهها إلى الأمين العام يعلمون فيها بأنه منذ صدور رسالته المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ دفعت الكوادر المصليحة اللازم لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علمًا على النحو الواجب بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد هاشم (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لمن دواعي الفخر والسرور أن أشارك للمرة الأولى في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أخاطب مثل هذا الجمجم المؤقر في وقت تستعيد فيه المنظمة نشاطها وهيبتها . فقد أبرزت أنشطة المنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية ، في واقع الأمر ، ديناميكتها ومصداقيتها والقوة التي استطاع بها المجتمع الدولي أن يواجه التحديات .

لقد شعرنا بالابتهاج إزاء الكفاءة والتصميم اللذين أبداهما مجلس الأمن خلال أزمة الخليج والجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام بهيبة ايجاد حل نهائي لمشكلة الرهائن المحتجزين في الشرق الأوسط والتي تركت عصيق الاصر في نفوسنا .

وفي هذا السياق ، سياق الامل والتفاؤل ، يهنىكم سيدى الرئيس ، وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، الذي اتشرف برئاسته على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والأربعين . ونود أن نؤكد لكم ، أخي العزيز ، تعاوننا الكامل معكم في قيامكم بهذه المهمة النبيلة . إن انتخابكم لهو إشادة ببلدكم ، ذلك البلد المديق الذي نشاركه مثلاً وميراثاً مشتركاً في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهو إشادة بهكم شخصياً . وإن خصالكم البارزة كدبلوماسي معروفة للجميع . وأننا نتطلع إلى العمل من أجل نجاح الدورة الحالية تحت قيادتكم المستينة .

كانت السنة الماضية شريرة بالإنجازات الكبيرة ، وهي السنة التي أشهد فيها رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة ، السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطا ، بقدر كبير . نهنيه على قيامه بمسؤولياته الرفيعة بهذا القدر من الكفاءة والتفاني .

ويود وفدي أن يشيد إشادة قلبية بالامين العام ، السيد خافيير بيرييز دي كوييار ، الذي فعل الكثير لاستعادة هيبة منظمتنا وخدمها بوفاء ، وأحياناً بتضحيات جسمية ، ونود أيضاً أن نعرب له عن تقديرنا العميق للطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهامه الصعبة في العقد الماضي . وعندما تشتهر مدة خدمته سيحتل اسمه مكاناً خاماً في سجلات منظمتنا .

وننضم أيضاً إلى الوفود الأخرى في الترحيب بحرارة الامم التي قبلت في منظمتنا أثناء الدورة السادسة والأربعين هذه .

تنعقد الدورة التي تترأسونها ، سيدى الرئيس ، عند منعطف في تاريخ العلاقات الدولية . فلا نزال لعدة شهور نشهد تغيرات جذرية غير متوقعة في الخريطة الجغرافية السياسية لجزء من أوروبا الشرقية . إن التطورات الرائعة التي حدثت وتحدث في تلك المنطقة وفي أماكن أخرى على مدى ثلاث سنوات تبشر بعقد ، وهو آخر عقد في هذا القرن ، حافل بالامل والمسؤوليات الجديدة لمجتمع الامم .

لقد أثمر تخفيف التوترات بين الدولتين العظميين عن نتائج ملموسة بالفعل وفرض اتجاهات ايجابية كبيرة على الشؤون الدولية ، كما تبين من الدور الحاسم الذي

قام به مجلس الامن اثناء صراع الخليج . وتأمل ان يزداد تعزيز ذلك الدور حتى نتمكن من ان نرى فجر عالم جديد يقوم على الاحترام والعدالة والمبادئ الرئيسية في ميثاق الأمم المتحدة .

بعد قرن من الاضربات والثورات المضادة ، التي قامت الواحدة تلو الأخرى بدفع من النظريات الجماعية والتضحية بالحربيات الفردية وحتى بالحرية ككل باسم الجماهير وباسم المساواة ، انهارت المثل الشمولية وكانت نهاية لنظامها المدمر نفسه ، ورفضها حتى أولئك الذين فرضوها .

إن الشيوعية ، أسان فلسفة إنكار حق الفرد وسجنه في نظام تفكير فيه الاقليـة وتعمل باسم الجميع ، قد انتهت الان نهاية غير مشرفة في الاتحاد السوفيـاتـي . وإن انتصار الحرية على الايديولوجية لهـو أعظم ظاهرة تقدمـية في نهاية القرن .

وتعطـي التغيـرات الرئـيسـية الجـارـية في جميع مناطـق العـالـم دلـعـة دـينـاميـة وديـمـقـراـطـية تـقدـسـ الكـفـاحـ منـ أجلـ بـزوـغـ فـجـرـ نظامـ جـديـدـ يـقـومـ عـلـىـ تـكـافـلـ الـأـمـ .

وقد أـسـهـمـتـ نهايةـ التـنـافـسـ والـمـواجهـةـ بـيـنـ الشـرقـ وـالـفـربـ ، التيـ كـانـتـ تـسمـ بالـحـربـ الـبـارـدـ ، فـيـ تـحرـيرـ أـمـ اـورـوبـاـ الشـرقـيـةـ وـاـخـتـلـاءـ نـظـامـ الحـزـبـ الـواـحـدـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـبـلـدـاـنـ وـإـعادـةـ تـاكـيدـ حرـيـةـ التـعبـيرـ ، ذـلـكـ العـنـصـرـ الـأسـاسـيـ مـنـ عـنـامـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ .

وـفـيـ بـلـدـنـاـ ، جـزـرـ الـقـمـرـ ، أـصـبـحـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ حـقـيقـةـ وـاقـعـةـ مـنـذـ كـانـونـ الـأـولـ/ـدـيـسـمـبـرـ ١٩٨٩ـ ، عـنـدـمـاـ تـولـىـ السـلـطـةـ الرـئـيـسـ سـعـیدـ مـحـمـدـ جـوـهـرـ . وـمـنـذـ ذـلـكـ الـوقـتـ ، حـدـثـتـ تـغـيـرـاتـ رـئـيـسـيـةـ ، فـيـ جـمـيعـ مـجاـلـاتـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ . وـأـعـيـدـ نـظـامـ تـعـدـدـ الـأـحزـابـ وـحـرـيـةـ الصـحـافـةـ . وـبـاخـتـلـاءـ ، تـقـومـ الانـ فـيـ جـزـرـ الـقـمـرـ مـؤـسـسـاتـ جـمـهـوريـةـ عـلـىـ نـحـوـ تـدـريـجيـ ، نـتـيـجـةـ لـمـبـادـرـةـ جـمـاعـيـةـ تـعـطـيـ كلـ الـمـوـاطـنـيـنـ الـقـدرـةـ عـلـىـ التـمـتـعـ بـحـقـوقـهـمـ ، معـ الـادـراكـ بـنـفـسـ الـدـرـجـةـ لـوـاجـبـاتـهـمـ .

غـيرـ أـنـهـ مـنـ أـجـلـ قـيـامـ دـوـلـةـ الـقـانـونـ ، التيـ نـتـوقـ الـيـهـاـ جـمـيـعاـ ، وـمـنـ أـجـلـ أـنـ تـصـبـحـ حـقـيـقـةـ لـاـ يـمـكـنـ إـنـكـارـهـاـ وـمـنـ أـجـلـ أـنـ توـافـقـ شـعـوبـنـاـ عـلـىـ الـالـتـزـامـ بـهـاـ التـزـامـاـ كـامـلاـ

وتتمكن من تحقيق المزايا التي كان من حقها أن تتوقعها ، ينبغي أن يكون هناك دعم لهذه الخطوة تأييداً للديمقراطية . ولا يمكن قيام ديمقراطية واستقرار سياسي دون تقدم اقتصادي .

إننا ندرك . هاتنا شأن جميع البلدان الأفريقية الأخرى ، أنه من أجل العودة إلى طريق النمو والتنمية ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن نستثمر قدراتنا . ونحن ملتزمون أيضاً بأننا لا يمكننا أن نتوقع تحسناً كبيراً في الحالة الاقتصادية لبلداناً دون قيادة تلتزم التزاماً قوياً ، في تحرير الأمور المالية للدولة ، بالإجراءات الاصولية المالية لوضع الميزانيات . وهذا هو السبب الذي حدا بحكومة جزر القمر ، ادراكاً منها لمسؤولياتها ، إلى أن تبرم مع مندوب النقد الدولي والبنك الدولي اتفاقاً يتعلق ببرنامج للتكميل الهيكلي . ويجري تنفيذ هذا البرنامج بالفعل ، ولكن من نافلة القول إن جهودنا لن تذهب هباءً بدون دعم شركائنا والمجتمع الدولي .

إننا نعرف أن العلاقات الاقتصادية الدولية علاقات غير منصفة بين الشمال والجنوب . وأنها لمفارقة مارخة اليوم أن يدفع الجنوب للشمال أكثر مما يتلقاه منه . وبالاضافة إلى ذلك ، لا تزال مشكلة الدين دون حل مرض حتى الان بالرغم من المبادرات الجديرة بالثناء التي اتخذتها بعد البلدان والقدر الكبير من التفكير الذي أعطي للموضوع من جانب المجتمع الدولي . إن هذا يعيق آلية تنمية إعاقبة خطيرة . وبالمثل ، إن الحوار بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة ينبغي أن يعاد تشبيطه لضمان دفع أسعار عالية للسلع الأساسية .

في حالة افريقيا بالذات ، يوشك برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على الانتهاء . ولا يمكن القول بأنه حقق على الوجه الاكمل الاهداف الطموحة التي وضعت له ؛ ولا أنه لبيّ التطلعات المشروعة للشعوب الافريقية . إن هذا البرنامج مثال رئيسي على اتفاق أبرم بنية حسن بيننا وبين شركائنا على أساس التزامات متبادلة قُطِعَت رسمياً . واليوم لا بد لنا من أن نقف شاهدين على حقيقة أنه لم يتم في نهاية المطاف الوفاء ، إلى أي حد معقول ، بالالتزامات التي قُطِعَت ، حيث أن الأزمة الاقتصادية في معظم بلداننا تتردى بدلًا من أن تتحسن .

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة سوف ينطلق بالدراسة النهائية عن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ويجب في ذلك الوقت التطرق إلى بعض المسائل الهامة وإجراء تحليل متعمق لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٨٦ ؛ ومدى وفاء جميع أطراف التحالف التاريخي بالتزاماتهم بهذا البرنامج .

ونرحب بالتغييرات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية على الرغم من أنه لم يكن من السهل في بعض الحالات استتباب الديمقراطيات التي أرسى دعائمها فيها حديثاً ؛ ونعتقد أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت آفاقاً جديدة أمام التعاون الدولي .

وفي الواقع لا تزال بعض بلداننا قلقة ، وعن حق تماماً ، إزاء تركيز البلدان الغربية في تقديم المساعدة الإنمائية على بلدان أوروبا الشرقية . إن لم يكن قطعها عن أماكن أخرى وتحويلها إليها ؛ وإننا إذ نقول هذا لا نود بأي شكل من الأشكال إنكار الحق المشروع لهذه البلدان في الاستفادة من الدعم الدولي . نود فقط أن نعرب عن قلقنا ، وهو في الحقيقة ليس جديداً بالنظر إلى تزايد التخلي عن تقديم الدعم إلى افريقيا . لذلك نأمل في اعتماد هيأكل لقارتنا ولجنوب على نمط الهيأكل التي وضعت لهذه البلدان .

وفي الجنوب الافريقي تتلقى حاليا إشارات مشجعة كل يوم ، وهذه مقدمة لسلام دائم في هذه المنطقة . ففي أنغولا ، ذلك البلد الذي عانى من الحرب الأهلية منذ استقلاله ، لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس دوس سانتوس وزعيم الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا ، السيد جوناس سافيمبي من أجل التوصل إلى اتفاق منصف وقاطع . كذلك نعرب عن الأمل في أن يتمكن في النهاية جيراننا المباشرين ، أبناء شعب موزامبيق ، من حل خلافاتهم لكي يسود السلم ربوع هذا البلد الذي عانى طويلا .

وفي جنوب افريقيا ، ومنذ تولى الرئيس دي كلينك السلطة ، ما فتئنا نشهد تفككا تدريجيا لنظام الفصل العنصري اللإنساني ، بفضل الضغوط المستمرة التي يمارسها المجتمع الدولي على نظام جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، يسرنا أن نرى العديد من أبناء جنوب افريقيا الذين ينحدرون من جميع الأعراق يقرّون الان بضرورة تقهقر الفصل العنصري أمام هيكل دستوري جديد في بلادهم . وأن مشروع الدستور الذي قدمه الرئيس دي كلينك وحزبه مؤخرا يمثل أساسا لمفاوضات جادة وخطوة في الاتجاه السليم .

وفي هذا السياق نشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين زعيمي الحزبين الرئيسيين ، السيد نيلسون مانديلا والسيد بوشيليزا ، بغية إنهاء العنف الذي يرتكب بين مجتمعات السود . ولنا وطيد الأمل في أن يتم التقيد بهذا الاتفاق وأن يطبق بفعالية لوضع نهاية لهذا الصراع الممتهن الذي تسبب في الكثير من إراقة الدماء وأعقاق عملية نشر الديمقراطية الجارية الان .

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية فنرحب مع الارتياح بالتقدم الذي يجري إحرازه حاليا نحو التوصل إلى حل عادل ودائم لتلك المشكلة . أما فيما يتعلق بالحالة في ليبيريا فهي لا تزال هشة جدا . غير أنها ترحب بالتوقع الذي يفيد بأن شعب هذا البلد الجريح سوف يتمكن في القريب العاجل من اختيار قادته عن طريق إجراء انتخابات حرة وديمقراطية تساعد على إحلال السلم والوئام الوطني .

وفيما يتعلق بهaiti ندين إدانة قوية الانقلاب الذي أطاح مؤخرا بالرئيس Aristed الذي انتخبه شعب هايتي بطريقة ديمقراطية . ونأمل أن تؤدي العزلة التي فررت على النظام الانقلابي في بورت أو بريس الى حمله على الموافقة على عودة الرئيس Aristed للحفاظ على السلم والاستقرار في ذلك البلد .

وفي فلسطين المحتلة ما يرج الشعب الفلسطيني يكافح ويقاوم بشجاعة السياسة القمعية التي ينتهجهها جيش الاحتلال الإسرائيلي . فلا يمر أسبوع ، بل يوم ، دون سقوط شهيد فلسطيني بالرصاصات الحية التي يطلقها عليه أفراد الجيش الإسرائيلي .

مع ذلك ، أصبحت الان هذه المعاناة الشديدة التي يشهدها كل يوم أبناء هذا الشعب البطل مسألة مادية تقريبا . وفي الحقيقة أن وسائل الإعلام الدولية لم تعد تتحدث عنها . وفي الواقع أنه منذ العام الماضي احتلت حرب الخليج والأحداث التي وقعت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وانهيار الشيوعية مكان الصدارة في الساحة الدولية .

ولسوء الحظ ، أن قضية فلسطين لم تجد حلًا على الإطلاق . والآن من الواضح تماماً أن ما من شيء يمكن أن يشئ الشعب الفلسطيني عن النضال من أجل نيل حقوقه المشروعة ، حقوقه التي اعترفت بها منظمتنا بالفعل ، بما في ذلك حقه في اقامة وطن . وما دامت هذه المشكلة قائمة فلن يشهد الشرق الأوسط السلام والاستقرار والامن .

وفي هذا السياق تؤيد حكومة بلادي الجهد الذي تبذلها الحكومة الأمريكية من أجل عقد مؤتمر سلام للاطراف المعنية ، على الرغم من أنها كانت تحبذ عقد مؤتمر سلام دولي معنى بالشرق الأوسط . إن هذا المؤتمر سيتناول جميع المسائل المعقولة في المنطقة ، بينما يحترم القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها منظمتنا ، ويケف عن جميع الدول في المنطقة في العيش في أمن وسلام .

أما فيما يتعلق بكوريا فإن حكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية تأمل في تحقيق التوحيد الإسلامي للشعب الكوري وتؤيد ذلك . ونأمل استمرار الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت في العام الماضي بين ممثلي الكوريتين ، ونأمل أن تؤدي إلى تفهم

أحدهما ل موقف الآخر بصورة أفضل ، وتهيئ الظروف الازمة لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة . كذلك سرنا أن الكوريتين قررتا ، وفقاً لمبدأ عالمية الأمم المتحدة ، الانضمام إلى المنظمة بوصفهما دولتين عضوين فيها مما سيساعد في تعزيز الأمن والتعاون الدولي .

أما في جنوب شرق آسيا فيبدو أن مشكلة كمبوديا بدأت تخرج من الطريق المسدود ويبدو أنها في طريقها إلى الحل السلمي . ونشاهد هنا رسمياً جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات إيجابية لعلها تتمكن منظمتنا من إنهاء هذا الصراع الدموي بين الأشقاء .

وفيما يتعلّق بيهاتي ندين إدانة قوية الانقلاب الذي أطاح مؤخراً بالرئيس اريستيد الذي انتخبه شعب هايتي بطريقة ديمقراطية . ونأمل أن تؤدي العزلة التي فرضت على النظام الانقلابي في بورت أو بريس إلى موافقة على عودة الرئيس اريستيد للحفاظ على السلم والاستقرار في ذلك البلد .

وفي فلسطين المحتلة ما برح الشعب الفلسطيني يكافح ويقاوم بشجاعة السياسة القمعية التي ينتهجهها جيش الاحتلال الإسرائيلي . فلا يمر أسبوع ، بل يوم ، دون سقوط شهيد فلسطيني بالرماد الحية التي يطلقها عليه أفراد الجيش الإسرائيلي .

مع ذلك ، أصبحت الآن هذه المعاناة الشديدة التي يشهدها كل يوم أبناء هذا الشعب البطل مسألة مادية تقريباً . وفي الحقيقة أن وسائل الإعلام الدولية لم تعمد تتحدث عنها . وفي الواقع أنه منذ العام الماضي احتلت حرب الخليج والأحداث التي وقعت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وانهيار الشيوعية مكان الصدارة في الساحة الدولية .

ولسوء الحظ ، أن قضية فلسطين لم تجد حلّاً على الإطلاق . والآن من الواضح تماماً أن ما من شيء يمكن أن يثنى الشعب الفلسطيني عن النضال من أجل نيل حقوقه المشروعة ، حقوقه التي اعترفت بها منظمتنا بالفعل ، بما في ذلك حقه في إقامة وطن . وما دامت هذه المشكلة قائمة فلن يشهد الشرق الأوسط السلام والاستقرار والامن .

وفي هذا السياق تؤيد حكومة بلادي الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية من أجل عقد مؤتمر سلام للأطراف المعنية ، على الرغم من أنها كانت تحبذ عقد مؤتمر سلام دولي معنوي بالشرق الأوسط . إن هذا المؤتمر سيتناول جميع المسائل المعقولة في المنطقة ، بينما يحترم القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها منظمتنا ، ويケفل حق جميع الدول في المنطقة في العيش في أمن وسلام .

أما فيما يتعلق بكوريها فإن حكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية تأمل في تحقيق التوحيد الإسلامي للشعب الكوري وتؤيد ذلك . ونأمل استمرار الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت في العام الماضي بين ممثلي الكوريتين ، ونأمل أن تؤدي إلى تفهم

أحدهما ل موقف الآخر بصورة أفضل ، وتهيئة الظروف الازمة لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة . كذلك سرنا أن الكوريتتين قررتا ، وفقا لمبدأ عالمية الأمم المتحدة ، الانضمام إلى المنظمة بوصفهما دولتين عضوين فيها مما سيساعد في تعزيز الأمان والتعاون الدولي .

أما في جنوب شرق آسيا فيبدو أن مشكلة كمبوديا بدأت تخرج من الطريق المسدود ويبدو أنها في طريقها إلى الحل السلمي . ونباهد هنا رسميا جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات ايجابية لعلها تمكن منظمتنا من إنهاء هذا الصراع الدموي بين الأشقاء .

ولا يسعني أن أختتم ببيان دون الإشارة ، ولو بسييجاز لأن هذه المسألة متناقضة قريبا في الجمعية ، إلى مسألة جزيرة مايغوت القمرية . وكما يدرك الأعضاء ، فإن هذه المشكلة الاليمة ، التي دامت ١٦ عاما ، لم تجد بعد حلاً مرضيا ، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الملة . وفي الوقت الذي تبدو فيه أن منظمتنا قد استعادت هيبتها واسترجعت مصداقيتها ويمثل لقراراتها ، فإن من حق الشعب القمري أن يتوقع حل عاجلاً لهذه المشكلة وفقاً لرغبة المجتمع الدولي وتمشياً مع قرارات الأمم المتحدة .

وأود من هذا المثير أن أؤكد من جديد تضمي جزر القمر ، حكومة وشعبا ، على موافلة جهودها الحثيثة لإعادة ضم جزيرة مايغوت القمرية والجزر الشقيقة الثلاث الس جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

إن حكومة جزر القمر وشعبها ، بدافع عدالة مطلبهما ومحته ، وبدعم من المجتمع الدولي كله ، على استعداد دوماً لسلوك جميع الطرق المؤدية إلى حل سلمي ، كجزء من العلاقات الطيبة القائمة بين فرنسا وجزر القمر ، وتمشياً مع القانسون الدولي .

السيد سيناك (سانت لويسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يشرفني حقاً أن أضم صوت سانت لويسيا إلى المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن تهنيتهم لكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . إن شراء خبرتكم وسمعة رصيدهم من المهارات الدبلوماسية التي تزخرن بها سدة الرئاسة ، ما كان لهما أن يستخدما بشكل أفضل من الآن ، إذ قمتم بشهادهما لإدارة دفة الأعمال الهامة لهذه الدورة السادسة والأربعين .

إن سانت لويسيا ترحب بالتغييرات الدولية ، بل في الحقيقة روح التقارب الجديدة التي سمحت لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالانتقال من المكان الجانبي للمراقب إلى مركز العضوية الكاملة في قاعة الجمعية . وكان وفدي بلادي فخوراً بأن يكون أحد متبنني طلب عضويتها ، وهو يتطلع إلى العمل معهما عن قرب في السنوات القادمة ، ثقة منه بأن هذه الخطوة الجديدة لن تكون عائقاً لتحقيق رغبة إعادة التوحيد .

ولا بد أن نرحب ترحيبا خاما باستونيا ولاتفيا وليتوانيا ، التي أبقة حلم السيادة للبلطيق حيا ، على الرغم من كل الصعوبات التي بدت مستحيلة . لقد علمتنا جميعا درسا جديدا في المثابرة .

وبالنسبة للشقيقتين البلدين الشاميتيين الجزريتين ميكرونيزيا وجزر مارشال ، اللتين تعزز عضويتهما في المنظمة الاهداف السامية لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ ، فإنني أحبيهما بمشاعر المحبة الأخوية وأتطلع إلى العمل معهما بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة .

لقد سجلت نهاية العقد الأخير غروب شمس الحرب الباردة . فقد أسدل الستار رسميا على أربعة عقود ونصف من التناحر بين الدولتين العظميين والتوتر بين الشرق والغرب مع تداعي حائط برلين - رمز الستار الحديدي - في وجه الرغبة المشتعلة منذ أمد طويل في توحيد المانيا .

وقد حدثت في جميع أرجاء أوروبا انفجارات ديمقراطية : فقد سقطت الأنظمة الشمولية أمام طوفانات الحركات الديمقراطية ، تدفعها الحاجة الاقتصادية بقدر ما تدفعها الرغبة الجماعية في التخلص من تركات ماركس وإنفيلى ولينين ؛ ولا تدفعها حقيقة أن الإنسان لا يستطيع العيش دون خير فحسب بل أيضا حقيقة أنه لا يستطيع العيش على الخير وحده . عموما ، كانت ثورة ديمقراطية ، فجرتها آمال الرئيس السوفييتي ، ميخائيل غورباتشوف . وكانت هذه الآمال ذاتها التي أحبطت الانقلاب الذي جرى ضده وأدت إلى عاصفة الاصلاح المطهرة التي يتكلم عنها . حقا ، أن هناك خيرا في شنایا كل شر ، لو تمكّن الإنسان في قوة ملاحظته استخلاصه منه .

إن هناك حاجة ملحة ، في إطار الصالحيات الواسعة الممتدّة لمجلس الأمن في الفصل السابع من الميثاق ، إلى ايجاد آلية للانذار المبكر بفية تحديد القضايا العالمية المنتبهة والتصدي لها قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة . والوضع في هايتي مثال على ذلك .

في الانتخابات التي عقدت في هايتي في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، والتي بدت حرة ونزيهة ، وشهدتها فريق دولي ، الانتخابات التي قام فيها الاتحاد الكاريبي بدور هام ، حصل جين - بيرتراند اريستيد على ١٢٥ ١٠٧ ١ صوتا من مجموع ٧٣٩ ٦٤٠ ١ صوتا شاكبا . وطعن أحد عشر حزبا بهذه الانتخابات . حصل حزبان منها على ١,٧ في المائة من الاموات . وحصل اريستيد وحده على ٦٧,٥ في المائة . وتعهدت الاحزاب العشرة الباقيه بتاييد الرئيس في مهمة اقامة هايتي ديمقراطية .

وكان من دواعي اعزاني ان اترأس فريق وزراء خارجية الاتحاد الكاريبي الذي ذهب الى هايتي في عام ١٩٨٩ ، وكانت حاضرا في حفل تنصيب الرئيس في شباط/فبراير من هذا العام . وعلاوة على ذلك ، شهدت أيام عيني عشرات الآلاف يشيدون بارистيد بوصفه محررهم الديمقراطي .

ويعتقد وفد بلادي أن الزمرة العسكرية في هايتي قد أظهرت نفسها بأنها ميالة في السابق الى الانقلابات بحيث لا يوشق بها لمساعدة الرئيس على الحفاظ على القانون والنظام . ونعتقد أيضا أنه ما لم يتم استبدال الزمرة العسكرية فإنه لن تكون هناك نهاية للعبة المأساوية للكراسي الموسيقية التي تستخدم فيها أرواح ٦ ملايين من أبناء هايتي . وإذا طلب رئيس شعب منتخب دستوريا ، لا يزال يحظى بتاييد كاسح من جانب ذلك الشعب ، كما هو حال الرئيس اريستيد ، الى الأمم المتحدة أن تعيد هايتي إلى الحكم الديمقراطي وفقا لإرادة شعب هايتي ، فإن وفد بلادي سيسارع إلى الرد إيجابيا على هذا الطلب . وريثما يتم ذلك ، يجب استخدام جميع الوسائل الازمة والمناسبة من أجل تحقيق عودة الحكومة الدستورية بسرعة إلى هايتي .

يأتي النظام العالمي الجديد في وقت يمر فيه العالم بآزمات اقتصادية كبيرة . ولا يمكن الحفاظ على المكاسب السياسية إلا إذا اقتربت بناءً اقتصادي . فمعدل نمو الناتج الاقتصادي العالمي قد تدنى خلال السنوات القليلة الماضية من ٤,٣% في المائة في عام ١٩٨٨ ، إلى ٢,٩% في المائة في عام ١٩٨٩ والى ١% في المائة فقط في عام ١٩٩٠ ، ومن المتوقع أن يصل إلى الصفر هذا العام . ويعيش حوالي ربع سكان العالم الآن في بلدان يتذبذب فيها الناتج الفردي ، والمزيد من الناس في البلدان النامية يعانون اليوم من الفقر والمجاعة أكثر مما كانوا عليه قبل ١٠ أعوام . لقد تضاعف عدد سكان البلدان النامية في السنوات الـ ٣٥ الماضية ، حيث ازداد من ١,٧ بليون نسمة في عام ١٩٥٠ ، إلى ما يربو على ٤ بليون في وقتنا الحاضر . وسيزيد هذا الرقم إلى حوالي ٥ بليون بمنهاية هذا القرن على أقصى تقدير . وفي الأعوام الـ ٩ القادمة ، سيكون في إفريقيا وحدها زيادة تصل إلى ٢٠٠ مليون نسمة أخرى ، في حين ستصل الزيادة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إلى ١٠٠ مليون نسمة .

وهذه الأزمة السكانية التي تمثل كابوساً والتي تقترب بحالة جمود إنما هي قد خلقت ظروفاً لا يتحمل فيها ٢ بليون من سكان العالم الشامي على الملايين الثقة . ويواجه عدد مماثل لل مجاعة وسوء التغذية بشكل مزمن . ويتدنى الناتج الغذائي للفرد في حوالي ثلث البلدان النامية ، ولو استمرت الاتساعات الحالية لإزالة الغابات والإفراط في الرعي والزراعة في الأراضي التي يفالى في استخدامها فسيضار حوالي ١,٢ بليون من سكان العالم النامي بفعل إزالة الغابات مع نهاية هذا القرن .

إن البيئة ليست ملكنا لندمارها ولكن لا بد أن نحافظ عليها للأجيال القادمة ، فنحن جميعاً قيمون عليها . ويقال إن آثار إزالة الأحراج على البنية لا يسبقها في الضرر إلا التدمير التدريجي . وقدرة الدول على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار عنصر أساسي في حل هذه الأزمة . لذلك فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ ، موضع ترحيب بالغ ، ومن المرتقب أن تُفضل الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة ، بما فيها سانت لويسيا .

ثمة جزء كبير من افريقيا يتخطى في حالة اقتصادية حرج يبدو أنه لا يوجد أمل في الخروج منها ، وتتجذر أمريكا اللاتينية نفسها أسرة دورة الى الأسفل من الديون وتدنى الانتاجية والحرمان الاجتماعي والاقتصادي . وينطبق نفس الشيء على بعض البلدان الاميريكية المكتظة بالسكان ، وأوروبا الشرقية في حالة فوضى اقتصادية . وهذه الصورة الاقتصادية القاتمة موجودة في وقت يواجه فيه العالم أعلى مدن التوقعات المشرقة . وعلى الرغم من هذا ، يمثل النظام السياسي العالمي الجديد فرصة لم يسبق لها مثيل لزيادة تعزيز الامم المتحدة كي تتصدى للمشاكل المعاصرة وتهيئ هذا العالم لصالح الأجيال المقبلة .

لا يمكننا الا نشيد بأداء المنظمة التي انبعث من جديد في تيسير إيجاد حلول للمشاكل السياسية العديدة التي نخلقها لأنفسنا على نحو مستمر . ولا بد من تشجيع المبادرات الجارية في أفغانستان وكمبوديا والمصراء الغربية وقبرص . ولا بد من موافلة المجالات الجديدة المتتمثلة في الإشراف على الانتخابات .

عندما غزا العراق دولة الكويت الصغيرة المسالمه ، قدمت أسرة الامم الحكيمه والراعية المشورة للعراق على مدى سبعة أشهر كي يعود الى دياره ولا يقع عليه غضب الأسرة الدوليـة . ومع أن العراق قد لقى جراء عادلا على ولعه بالقتل وجشه وتعنته ، لا يزال هذا البلد يبدو عازما على اعتراض إرادة الامم المتحدة .

وإذا كان العراق قد تجرأ على التصدي عمليا للجنس البشري بأسره دون أسلحة نووية ، فإن مما يشير الهلع مجرد التفكير في كيفية تصرفه لو كان يمتلك هذه الأسلحة . وهذا هو السبب في وجوب الاستمرار في التحقيق الحالي في قدرات العراق التسووية بشكل دقيق حفاظا على السلم والأمن الدوليين . أما وقد انتهت الحرب الان ، من المحيـج أن نشيد بالذين أـسهموا بالكثير في هذه القضية الهامة . ولا بد أن نـشيد أيضا بالذين مارسوا ضـبطا شـديدا للنفس إـزاء الاستفزـاز . لقد حال هذا الضـبط للنفس دون اتساع رقـعة المواجهـة التي كان يمكن أن تـشمل المنطقة الـإقليمـية بـرمـتها .

حقيقة أن جنوب افريقيا برئاسة الرئيس دي كليرك شهدت اصلاحات جديرة بالثناء . ولكن ليس هناك حتى الان دليل واضح على حدوث تغير عميق لا رجعة عنه . والحقوق المتساوية لجميع أبناء جنوب افريقيا في التمويit من أجل انتخاب حكومة باختيارهم ، والتي تتجسد في دستور ديمقراطي لا عرقي ، تشكل عنصرا أساسيا في الدستور تدور حول جميع الاصلاحات الأخرى . ولهذا فإننا نكرر القول بأن إزالة الجزاءات الاقتصادية سيكون سابقا لوانه ولن يعدل العملية الجارية حاليا بل سيعرقلها .

ما برحنا منذ فترة تربو على عقدين خوض حربا ضد المخدرات . فهل نحسن الان نكتب المعركة أم أنها خسرها ؟ إذا كنا بدأنا خسرها في شوارع نيويورك وشيكاغو ، في لندن وببرمنغهام ، وفي باريس وليون ، إذا كنا بدأنا خسرها في تلك المواقع ، فلما يمكن أن نكتبها ؟ وإذا كنا بدأنا خسرها في أراضي الوفرة ، فمن الحتمي أن خسرها في بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون وبلدان الكاريبي والبلدان التي يطبق عليها الفقر بأتيايه في منطقة الساحل وفي مناطق أخرى .

ولكن لماذا خسر هذه المعركة ؟ لعل الجواب يكمن ليس فحسب في إنزال العقوبة القاسية بتجار المخدرات ومصادرة عائدات جرائمهم ، بل أيضا في تعزيز وحدة الأسرة وفي ايجاد إحساس حقيقي بالقيم . لعله يمكننا أن نبدأ بتوزيع بعض ثقافتنا السنوية على الأسلحة التي تبلغ حوالي ٩٠٠ بليون دولار سنويا على القراء بحيث يمكنهم أن يقدموا المزيد من أنفسهم لأطفالهم . لانه لا بد من خوض المعركة في البيت أولا . ولا بد من التبشير في شنها . ولو أن هذا الجيل قد قطع شوطا أطول من اللازم بالفعل ، فلنبدأ اليوم في إنقاذ أطفال الغد .

منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، تناقض الجمعية التأسيسية لجزر ويندوارد ، وهي تضم دومينيكا وغرينادا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت لوسيا ، مسألة إقامة اتحاد سياسي بين هذه الجزر الأربع . وينتظر الاستفتاء بشأن هذه المسألة المحاذفات النهائية التي ستجري في كانون الثاني/يناير المقبل حول الاشارة الاقتصادية لمثل هذا الاتحاد . ووفدي على اقتضاع بان الاتحاد الذي يضم الجزر الصغيرة هذه سيضمن استقرارها ، الامر الذي سيؤدي الى زيادة فرص الاستثمار لديها ويمزد قدرتها على الاستمرار الاقتصادي وقدرتها على التفاوض وكفاءتها الادارية . لا بد لنا أن نتخد لنحنيا . وانني على يقين ، في هذا الصدد ، بأنه يمكننا ان نتعول على التوابع الحسنة للمجتمع الدولي .

في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، ستصبح المجموعة الاقتصادية الاوروبية بحكمتها ، سوقاً مشتركة واحدة عملاقة تضم نحو ٣٥٠ مليون نسمة . وبالنسبة اليانا في جزر ويندوارد ، نحن الذين نعتمد الى حد بعيد في قوتنا اليومي على تصدير الموز الى المملكة المتحدة ، قد تكون لهذا آثار مدمرة لو فقدنا المعاملة التفضيلية التي منحتها لنا المملكة المتحدة على مدى السنوات الأربعين المنصرمة . لكن اللجنة الاوروبية أكدت لنا أن ترتيبات التسويق الجديدة لن تحرمنا ، في ظل هذه الظروف ، من التسهيلات هذه التي نتمتع بها منذ أمد بعيد . وعلى مصداقية الضمانة بتوقف البقاء الاقتصادي لهذه الجزر ، وانا على شقة باننا لن تركع امام المجموعة الاوروبية تماماً للنظر في قضيتنا بعين العطف . لقد أظهرت المجموعة ، في جملة أمور ، عطفاً كبيراً على البلدان الافريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهازي التي نحن منها . ويمكننا دائماً الاعتماد على ما تبديه من حسن نية وتفهم وتعاون .

إن الام المتحدة ، وقد حققت تهزة سريعة في الماضي القريب ، تقف على مفترق طرق يمكن أن يؤدي الى تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية حقة على المعيد العالمي . ولكن اذا أريد لهذا أن يحدث ، فيجب على الدول الكبرى أن تظهر درجة من التعاور بعيداً عن ذروتها السياسية فتتعامل مع الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا

للمعلم التي يقوم عليها في نهاية المطاف السلم والأمن العالميان . فلتتمتع كل الدول عن تحويل مسارنا هذا عن طريق تحريره يد الحرب الهاشمة .

السيد أحمد (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتحوا لي إن أبدا

كلامي بالقول إنه يشرفني بالفعل أن أكون في نيويورك بهذه المناسبة ، وأن أتكلّم للمرة الأولى بالذاتية عن بلدي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين هذه .

إن الأمال التي كثيرة ما كررتها الوفود من على هذا المنبر في وضع حد للمواجهة الأيديولوجية وانقسام العالم إلى قطبيين يبدو أنها أصبحت حقائق ملموسة في هذه المرحلة الحاسمة في نهاية القرن العشرين . إن توقيع معاهدة تخفيف الأسلحة الاستراتيجية في آب/أغسطس الماضي ، والبيانات التي أدلّ بها مؤخراً رئيساً الدولتين الأمريكية والسوفياتية واقتربا فيها إجراء مزيد من التخفيفات إلى ما دون العقبة المشار إليها في معاهدة موسكو ، لدلالة حقة على روح التعاون الجديدة التي تطبع العلاقات بين الدولتين العظيمتين . خلاول مرة في غضون ٣٠ سنة ترى شبح الحرب الشوفية آخذًا في الانحسار .

إن بدء الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في هذا الإطار من الأمل والتوقعات يعطينا سبباً لشيئي روح مرحة والمشاركة في مناقشات مخلصة دون وجود دوافع خفية .

وبعبارة أخرى ، يتبيّن أن تكون الدورة التي تترأسها ، سيدى ، فرصة لنا للنظر إلى بيتنا وعالمنا برؤيا جديدة ، وبمثى جديدة للتضامن وبالشعور بأننا جزء من العيز المكاني ذاته . واتّهي على قناعة بأننا ، بوجودكم سيدى الرئيس على رأس هذه الدورة ، مستanchى دون معاونة لمختلف التحديات التي تواجه عالمنا اليوم وهي المرض ، والجهل والفقير . ويشعر وفيه بسعادة بالغة لأنكم أنتم ، مثل المملكة العربية السعودية وهي حامية الحرمين الشريفين وعضو قبل تشاد في منظمة المؤتمر الإسلامي ، تترأسون هذه الدورة . فاتّهم وأعضاء المكتب الآخرون لكم من وفدي كل التأكيد على تعاون وفدي معكم تعاوناً كاملاً . نتمنى لكم كل النجاح في مساعدتكم .

وأود أن أعرب للسيد غيدو دي ماركو عن ارتياح وفدي للطريقة اللبيقة التي ترافق بها أعمال الدورة الخامسة والأربعين للمجمعية العام .

وأود أيضاً أن أعرب مرة أخرى للسيد خافيير بيريز دي كوبيلار الذي يقترب من نهاية ولايته الثانية بوصفه أميناً عاماً للمنظمة عن كامل امتنان تشار على كل ما بذله من جهود دؤوبة من أجل قضيتي السلم والتنمية . إنه يغادرنا في وقت أعيد فيه تشريف التعددية ، ولا سيما بفضل جهوده الحيوية . وانتابنا سُفقة ووجه المائورو وديتاميته . وبالثانية عن حكومة تشار أتمش له تقاعداً طيباً وسعيناً وأوكد له استعدادنا لتقديم كل الدعم لخلفه عندما تدعى الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور يتزايد أهمية .

ويسعد وفدي أن يلحظ أن هذه الأمسرة الكبيرة للأمم المتحدة آخذة في التوسيع . ويسعدنا أن ترحب بين ظهراتينا بجمهوريّة كوريا ، وجمهوريّة كوريا الديمقراطيّة الشعبيّة ، وليتوانيا ، ولاتفيا ، واستونيا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحاديّة ، وجمهوريّة جزر مارشال .

لقد كان عام ١٩٩٠ عام التغيير العميق . فهو العام الذي شهد إعادة بِزوغ الدور الفعال للأمم المتحدة كأداة في خدمة السلم . والواقع أن منظمتنا تفطّلّع لأول مرة منذ سنين عديدة بالدور الذي رسم لها في الميثاق ، إلا وهو صيانة السلم عن طريق تنفيذ الأحكام ذات الصلة .

لقد بدأ في جميع أنحاء العالم تغيرات في سبييل ديمقراطية حقيقية وبإمكناً لجميع شعوب العالم من الآن فصاعداً أن تتمتع بحق تقرير المصير وأن تصبح سيدة مصيرها . وفي إفريقيا لا تزال المسيرة جارية بعقد مؤتمرات وطنية وتنظيم انتخابات حرة فعلاً يمكن للناس فيها أن يختاروا بين برامج عديدة ومرشحين عديدين* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

كان عام ١٩٩٠ في تشناد عام الحرية ، فقد اطيح فيه بياحبه الدكتاتوريات الدموية في افريقيا ، التي قتلت في فترة ثمانين سنوات من حكمها ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شهادي . ولولا النصر الذي احرزته حركة الخلاص الوطني ، لما عرف العالم الخارجي على الاطلاق بالقطائع التي ارتكبها هذا الدكتاتور عديم الرحمة في بلادي ، باسم الدولة .

إن مهزلة الاستفتاء على الدستور التي نظمت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ كانت تستهدف صرف انتباه المراقبين من الخارج عن المذابح التي ارتكبها هذا النظام الدموي . إن الاحكام "الديمقراطية" في ذلك الدستور الشهير لم تتفق على الاطلاق . والواقع أن هذا الدستور لم يكن سوى ستار تتخفى الدكتاتورية وراءه . وفي ظل هذه الظروف لم يكن أمام السلطات الجديدة ان تتعلق الدستور . وقد حدث هذا بالفعل ووضعت بدلا منه الميثاق الوطني الجديد الذي اعتمد بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، والذي يحكم الان الحياة السياسية في الامة . وتصر المادة ٢ من هذا الدستور على ما يلى :

"السيادة للشعب ولا يمكن لاي حزب او لاي فرد ان يتولى الحق في ممارسة السيادة" .

هذا النص دليل واضح على الرغبة الاكيدة لحركة الخلاص الوطني وللحكومة في القضاء الى الابد على اي احتمال لانتهاك حقوق الانسان وإقامة ديمقراطية تعددية في البلاد . ونحن اليوم نشعر بالغخر عندما نقول إن تشناد بلد الحرية ، فحريه الرأي واحترام حقوق الانسان هما محور سياسة السلطات الجديدة . ومن ثم في بيان المصحف اليومية والاسبوعية الخامسة تؤثر على الرأي العام في البلاد وتهاجم ، بشدة احيانا ، الاجراءات التي تتخذها الحكومة فتضطلع بذلك بالدور الصحيح للمحافظة الحرة في النظام الديمقراطي ، وبالاضافة الى ذلك أصبح التشاديون الان ، بعد اعتماد ميثاق الاحزاب في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ احرارا في الانضمام الى الحزب الذي يختارونه ولم يعد هناك إجبار على الانضمام الى عضوية حزب واحد فقط ، ولم يعد هناك مجتمع سياسي او شرطة سياسية .

إن تشناد التي عانت طويلاً من الحرب ، تود الآن في النهاية أن تنعم بسلام داخلها وخارجي حقيقي . وما فتئ الرئيس أدريين ديببي يقول إن الوقت قد حان لأن يتعامل كل منها مع الآخر بأي أسلوب عدا السلاح . ومن الواقع أن اختيار الشعب التشادي هو المواجهة بين الآراء . ومن ثم سُمِّعْقد في أيار/مايو ١٩٩٢ مؤتمر وطني ، ميتولى - بالإضافة إلى صياغة الدستور الجديد - وضع إطار للديمقراطية . وبالنسبة لبلد عاش أكثر من ٣٠ عاماً في ظل أنظمة دكتاتورية دموية ، متوجهها مهام معيبة ولكن هذا هو اختيارنا الذي لا رجعة فيه لأننا يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب الرجوع إلى الماضي ولتحريك إلى الأمام لبناء دولة القانون التي يشارك فيها جميع المواطنين على مختلف المستويات في الإدارة المفتوحة للشؤون العامة في البلاد بغية تحقيق أهدافنا . وقد ظهرت بالفعل بعض المقتنيات في سبيل تحقيق هذه الأهداف . وكان من أهمها إعادة تنظيم الادارة التي اهتزت بعنف خلال عقدين من الحرب ، وتحقيق حجم جيش ضخم إلى حد كبير ، وهذا يتطلب موارد مادية ومالية ضخمة . مع ذلك ، نشق في آننا ، بمساعدة زملائنا ، ستحقق تلك الأهداف .

إن تشناد ، ضحية الجفاف والتصحر ، تواجه أمراضاً مستوطنة وكوارث طبيعية أخرى مثل الفيضانات التي تركت أعداداً كبيرة دون مأوى ، وبالإضافة إلى ذلك كانت هيكل الانتاج في بلدنا مختلف في الوقت الذي أطيح فيه بالدكتاتور ، وبالتالي يتعمق علينا أن نحارب على جبهات عديدة .

فيما يتعلق بالاقتصاد ، أدى احتلال إدارة الجمارك نتيجة للأحداث كانتون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى انخفاض كبير في دخل الدولة ، وعرض ذلك للخطر أهداف عملية التكيف الراهنة . كذلك فإننا نعاني من آثار الحالة الاقتصادية العالمية وبصفة خاصة لأن بلادي تعتمد في صادراتها على محصول واحد . هذه الصعوبات ، التي تفاقمت نتيجة لاعباء الدين الشقييل ، البالغ ٣,٥ بليون فرنك أفريقي الذي خلفه الدكتاتور السابق في حساب تشناد لدى تلك دول إفريقيا الوسطى ، قفت على جميع الموارد الموقعة تحت تصرف الحكومة واللازمة لدفع اقتصادنا من جديد . إن الحكومة ، على الرغم من جميع هذه

العقبات ، مصممة على تشجيع الاقتصاد الحر والسماح بإقامة مشاريع اقتصادية مغيرة ومتوجهة الحجم . وفي هذا الصدد ، تبني الحكومة تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة لمقدمي القروض في القطاع الخاص في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ . كذلك فإن الحلقة الدراسية بشأن هذا الموضوع التي عقدت في آيار/مايو ١٩٩١ مكنتنا من وضع استراتيجية شاملة . ولن يستهدف مؤتمر المائدة المستديرة فقط بحث هذه الاستراتيجية بحثاً عميقاً ، حتى تكون استراتيجية عملية ، بل يرمي كذلك إلى الحصول على دعم من الشركاء المستقبليين .
تود تشارد في نفس الوقت أن تعطي نفس الاهتمام المستمر للتنمية الريفية بغية السعي إلى تحقيق الهدف المرموم المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الفداء في المستقبل . وبالاضافة إلى ذلك فإن الاحتمالات الأولية للأبحاث التي يمولها صندوق الأمم المتحدة المتعدد لاكتشاف الموارد الطبيعية تكشف عن وجود معدن كثيرة ، ومتواصل حكومة تشارد البحث عن شركاء لمساعدتنا في استغلال الموارد المعدنية التي يمكن تحديدها .

إن تحقيق جميع هذه الأهداف مشروط أساساً بتنمية قدراتنا التقنية الوطنية عن طريق التدريب . وفي هذا الصدد تبحث حكومة تشارد في الوقت الراهن جميع السبل والوسائل الازمة لتنفيذ توصيات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن مسائل التعليم والتدريب والعمالة ، التي عقد في اتجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . إن تحويل الهياكل والبرامج التعليمية في بلادنا حتى تتتمكن من الاضطلاع بمهام التدريب السليم للعمالة يتطلب استثمارات ضخمة لتوفير المعدات وبناء أو تحويل مراكز التدريب . وبالاضافة إلى تلك المشكلات الاجتماعية الطويلة والمتوسطة الأمد ، توجد مشكلات أخرى أكثر العاجلاً مثل مسألة إعادة دمج اللاجئين والمبعدين والمشددين الذين يعودون إلى تشارد والمناطق التي كانوا يعيشون فيها من قبل ، منذ كانوا الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ومسألة انتشار وباء الكولييرا ، وتدمير الحقول والمساكن بسبب الفيضانات التي أحدثتها الأمطار الغزيرة التي سقطت على البلاد في تموز/يوليه وأيلول/اغسطس ١٩٩١ . إن جميع هذه العوامل السلبية تتطلب منها السعي إلى طلب المساعدة

مرة أخرى من شركائنا . ونعتزم أن نقدم لهم في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ خطة عاجلة تنطوي بمفهوم خاصة احتياجاتنا لإعادة تنظيم الجيش واعادة توطين اللاجئين . وعلى الرغم من جميع هذه المسؤوليات لم يتملك شعب تشناد اليائس لانه يعرف تماماً أن التضامن الدولي الذي ظهر بجلاء في مقاومة آثار الجفاف ووباء الكوليرا ، سيظهر مرة أخرى في كفاحنا العنيف من أجل البقاء . ونحن نفتئم هذه الفرصة لنشكر البلدان الصديقة ووكالات منظمة الأمم المتحدة على جميع المساعدات التي يقدمونها لتشناد منذ سنوات طويلة وحتى الان . ونختم بالشكر الحكومات الصديقة التي ساعدتنا بسخاء في وقت حاسم من تاريخنا . ومرة أخرى نناشدهم بقوة من فوق هذه لمنحة أن يوأمروا مساعدتنا في تنفيذ برنامجنا الطارئ لإعادة البناء والتنمية الذي أشرت إليه من قبل . ومستمر في الممارسة التي اتبعتها في السنوات السابقة وستقدم في هذا العام مشروع قرارين تحت بند جدول الأعمال ٨٤ (ب) و ٩٧ (ب) . وتأمل بياخلص أن تحصل على التأييد اللازم من جميع الدول الأعضاء لاعتماد هذه المشاريع .

إذا كنا قد حصلنا على تأييد جميع هؤلاء الشركاء ، فإن ذلك يُعزى لما أظهرهوا من تضامن معنا في أحزانا . وفي هذا الوقت ، حيث تتحت المجابهة مخلية الطريق أمام التعاون ، فإن تشاد تطبق سياسة حسن الجوار في سيامتها الخارجية . فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وتشاد تتصرف بتفاهم مع جميع البلدان المحية للسلم والمحببة للحرية ، لا سيما مع جيرانها . ولأول مرة منذ عام ١٩٨٢ ، لم تكن علاقات تشاد مع جيرانها مصدرًا لنزاع . في الواقع ، فإن سياسة حسن الجوار التي تمارسها السلطات الجديدة في تشاد تقوم على روح الحوار والاتفاق لأننا نؤمن أن سياسة المجابهة المستمرة والاحتلال لا تخدم مصالحنا . فالنفقات العسكرية لا تستنفذ فحسب مواردنا الضعيفة أصلًا ، بل أنها قبل كل شيء تؤخر تفويذ برامج التنمية التي يحتاج إليها الشعب التشادي .

وبفضل المناخ السياسي المؤاتي الحالي وملنا إلى مرحلة حاسمة في النزاع على الحدود بين بلدي والجماهيرية العربية الليبية . إذ لجأ الطرفان إلى محكمة العدل الدولية وتعهدَا بقبول حكمها . ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عادت العلاقات بين بلدينا وشعبينا إلى حالتها الطبيعية . إن هذا تحد لإحلال التعاون محل الكراهية وإعطاء فرصة لكي يسود التفاهم ، ونحن نرحب بهذا التطور .

في الدورات الأخيرة ، استعرضنا مختلف المراهنات الإقليمية وأعربنا عن الأمل في إيجاد حلول لها ، على الرغم من عدم إيماننا حقاً أن أشياء كثيرة ستحدث . ونتمنى لروح التضامن والتفاهم التي تبلورت بين الدولتين العظميين نرى هذه المرة أن هذه المراهنات بدأت تُحل واحدة تلو الأخرى . واسمحوا لي ، باسم حكومة وشعب تشاد أن أشيد بالرئيسين جورج بوش وميغائيل غورباتشوف على الروح الجديدة في العلاقات الدولية وعلى العلاقات الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

وكما قال الأمين العام في تقريره :

"وقد أحرز السلم انتصارات على عدة جبهات . فما أكثر الشعوب التي حُررت من كروب النزاعات . وهذه عملية في الإمكان أن تمتد إلى مناطق أخرى" .

(A/46/1 ، ص ٢٨)

يصف هذا التحليل ومفاصله حالات العالم اليوم . فمن جهة ، تتحقق بعض النتائج الهامة ، ومن جهة أخرى لا يزال ينبغي عمل الكثير قبل أن يتتسنى تحقيق السلم .

في جنوب إفريقيا ، الغيت دعامتين الفصل العنصري القانونية . وهذه خطوة أولى لتحقيق إفريقيا متعددة الأجناس حيث يتمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق ، إلا أن الكثير لا يزال ينبغي عمله لتحقيق هذه النتائج ولا يزال الطريق محفوفاً بمخاطر عديدة . هناك حاجة للإسراع في المفاوضات لاعتماد دستور جديد والنقل الحقيقي للسلطة إلى الأغلبية السوداء ، لا سيما وضع نهاية لتحرير القوى المزعزعة للاستقرار ، التي تشكل مصدر العنف في موطن السود .

بعد ١٦ عاماً من سفك الدماء في الصحراء الغربية ، نأمل أن يقام السلم من خلال استفتاء يعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تحت رعاية الأمم المتحدة . وفي الوقت الذي تهدئ فيه الأمين العام على مشابرته تناشد الطرفين التعاون تماماً مع الأمم المتحدة ووتقبول نتيجة التمويه في النهاية .

في آسيا ، يربّب وفدي بالتقدم الذي أحرز في المفاوضات الجارية بين شتن الفئات الكمبودية ، الأمر الذي سمح لوفد كمبوديا بالعودة إلى مكانه في هذه الجمعية .

وفي آسيا أيضاً يحدونا الأمل أن قبول الكوريتين في الأمم المتحدة سيتمكن يوماً ما من تحقيق توحيد هذين البلدين . وفي الواقع ، إن إعادة توحيد المانيا واليمن يحيي الأمل في إمكانية تحقيق هذا التوحيد إذا كانت هذه هي التطلعات المشروعة للشعبين المعنيين .

فيما يتعلق بأفغانستان ، نحن مقتنعون أن تصميم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إحلال السلام في ذلك البلد سيؤدي إلى قيام حوار بناء بين حركات المقاومة والحكومة الأفغانية .

في الخليج العربي ، كان ينبغي لغزو وتحرير الكويت أن يسفر عن عودة السلم بشكل نهائي إلى المنطقة . لكن ، لسوء الحظ ، ليس هو الحال كما أن خطر قيام

مواجهات جديدة يخيم على المنطقة . ووفد تشاد يؤيد الجهد الرامي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بهذا الموضوع . إلا أنها تؤيد القول بأنه ينبغي لقرارات المجلس أن تطبق على قدم المساواة . ونشير بصورة خاصة إلى الحالة السائدة في الشرق الأوسط حيث بقيت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن دون إعمال لما يزيد على عشر سنوات . من الواضح ، أن تشاد تؤيد تأييدها تماما الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لعقد مؤتمر سلام دولي على أساس خطة بيكر وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . إلا أنها نصر على دعوة جميع الأطراف المعنية للمشاركة في هذا التجمع على قدم المساواة . وهذا الشرط لا غنى عنه ، في بدون المعاملة بالتساوي من غير المرجح البدء حقا في مفاوضات جدية .

على حين أن أوروبا تجنبت الحرب الأهلية حتى الان ، فإن التحولات التي طرأت على ديمقراطيات الشعوب أشارت تحديات خطيرة لبعض الهياكل السياسية . فدول البلطيق التي أدمجت في الاتحاد السوفيتي عقب المعاهدة السوفياتية الألمانية في آب/أغسطس ١٩٣٩ التي غرست بحكم الواقع ، استرجعت استقلالها . وألمانيا استعادت وحدتها ، في حين أن الاتحاد السوفيتي أخذ في التحول عقب الأحداث التي دارت في مومكو في آب/أغسطس ١٩٩١ . وهذه التحولات تسببت في خلق مصاعب خطيرة في بعض الحالات . وفي يوغوسلافيا ، على سبيل المثال ، أدت إلى مواجهات دامية لم تشهد أوروبا لها مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية . ووفدي ينظر بقلق إلى هذا التدهور في وضع دولة غير منحازة ويدعو يوغوسلافيا إلى تحسن طريقها بسرعة لتسويه هذه الخلافات دون سفك دماء لا مبرر له .

هذه النظرة السريعة على الحالة السائدة في العالم تظهر دقة الأمين العام في تقييمه للحالة . وفي بعض الأماكن يواصل السلم إحران نجاحات . وفي أماكن أخرى تستمر المجابهة . وهذا التباين في الحال بين الحرب والسلم وأحيانا في مناطق متقاربة يذكرنا بأنه يتعمد علينا بذل مزيد من الجهد لضمان احلال السلم في العالم بصورة عامة .

وفي هذا المدد ، يكرر وفدي نداءات السلم لأن خبرتنا تسمح لنا بأن نقول إنه لا يمكن تحقيق السلم الحقيقي إلا بالحوار الصريح والمباشر بين الأخوة الطرفين في الصراع .

لقد شهد العالم بارتياح نهاية المجابهة بين الشرق والغرب ، وبراوده الأمثل في فتح آفاق جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لأن وفدي يعتقد اعتقدا راسخا أنه ينبغي للنظام العالمي الجديد أن يدعم الشعوب التي تكافح من أجل تدميرها الاجتماعية والاقتصادية . ومن الأهمية بمكان مساعدة هذه الشعوب على الخروج من البؤر والجهل وذلك بإعطائهما الامكانيات اللازمة لتحسين أحوالها المعيشية .

وفيما يتعلق ببلدان الجنوب ، يلاحظ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩١ بشأن التنمية البشرية أن أكثر من نصف بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ، ونحو ١٨٠ مليون طفل ، أي طفل بين كل ثلاثة أطفال ، يعانون من حالة سوء تغذية خطيرة ، وأن ١,٥ بليون شخص لا يحصلون على الخدمات الصحية الأولية ، وأن ما يقرب من ٣ ملايين طفل يموتون في كل عام من الأمراض التي توجد أ虺ال للتحصين ضدها ، وأن بليون شخص تقريباً من البالغين أمييون ، وأن عدد الأطفال ممن في سن التعليم الإلزامي الذين لا يحصلون على فرص للالتحاق بالمدارس يزيد على ١٠٠ مليون طفل .

وتشهد هذه الإحصاءات المخيفة - إذا ما كانت هناك ضرورة لأي شهادة - على فشل عقود الأمم المتحدة الإنمائية الثلاثة السابقة . والسؤال الملح الذي سيشار في نهاية الألف سنة الحالية لن يكون هل الموارد متوفرة بل هل هذه الموارد توزع توزيعاً سليماً ، الأمر الذي يقتضي وجود تضامن قائم على إرادة سياسية حقيقة .

وتتواءل افريقيا من جانبها الغوص في الأزمة التي لا خلاص منها والتي بدأت منذ أكثر من عقد من الزمن ، بالرغم من العقد التاريخي الذي أبرمته بلدان القارة مع بقية المجتمع الدولي في عام ١٩٨٦ . وكيف يتصور لا تغوص بلدان القارة الافريقية في هذه الأزمة وهي غير قادرة على التحكم في أسعار موادها الخام ، وهي تواجه أسعاراً دائمة الارتفاع للسلع الإنتاجية ، وفي وقت أصبح فيه عبء خدمة الديون الواقع على كاهلها باهظاً بشكل لا يحتمل ؟

لا بد من اتخاذ إجراءات محددة على نحو عاجل لعكس مسار هذا الاتجاه . وعلينا أن نقوم في جملة أمور بضمان تحديد أسعار عادلة للمواد الخام ، ورفع التدابير الحمائية ، وخفض التعريفات الجمركية ، وإلغاء الديون . فمن شأن هذه الإجراءات أن تمكن افريقيا من تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ، وهو شرط لا غنى عنه لنجاح برنامج تعليم الديمقراطية الجاري الآن .

وخلال السنوات الثلاث المقبلة ، يستعد المجتمع الدولي للنظر في بعض المشاكل الخطيرة التي تهم البشرية قاطبة والتي ستحدد بقاءها ذاته . فسيكون لدينا مؤتمر

الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر المعنى بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ الذي سيكون موضوعه "السكان والنمو الاقتصادي والتنمية القابلة للإدامة" . وستركز كل هذه اللقاءات المختلفة اهتمامها على حالة الإنسان في عالم أصبح أكثر تكافلاً ويتمتع بقدر أكبر من التضامن .

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، فإن شاد تعلق أهمية كبيرة عليه . فتشاد تعاني ، بوصفها إحدى بلدان منطقة الساحل السوداني ، من مشكلة التصحر التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لسكانها . لذلك يحدونا الأمل في أن يتمكن المؤتمر من وضع استراتيجية تمكناً من الحفاظ على البيئة وضمان التنمية على حد سواء .

إن الجنس البشري ، بعد أن تخلّم من الخوف من احتمال اندلاع محرقة نووية نتيجة للمجاهدات الأيديولوجية ، أصبحت لديه اليوم كل الفرصة التي تؤدي إلى تحقيق تطلعاته العميقية لإحلال السلام ، وهي تطلعات يسعى إلى تحقيقها منذ أمد بعيد . لقد دقت ساعة العمل علينا أن نفتتح هذه الفرصة السانحة لتحويل العلاقات الدولية وجعلها تستجيب لمتطلبات التاريخ . علينا أن نبني الثقة ووضع هدفاً واحداً لنا ، لا وهو رفاه الإنسان . ولكي نفعل ذلك ، يعتقد وقد بلدي أنه لا بد من التوصل إلى تعايش حقيقي فيما بين الشعوب لا يكون فيه أي تمييز على أساس الجنس أو اللغة أو الدين ، وفيما بين الدول أيضاً ، وهو تعايش تستطيع فيه الأمم المتحدة أن تضطلع أخيراً بدور حاسم ضامن للسلام .

وفي هذا الصدد ، أود أن أطالب في ختام كلمتي بتوسيع نطاق اختصاص الأمين العام . فلا ينبغي تركه ينتظر حتى تنشأ المراعات وتستفحّل ، بل يجب أن يكون في استطاعته التعامل فوراً مع أي مشكلة بمجرد أن تظهر في الأفق بوادر أي تهديد للسلام والأمن الدوليين ، وأن يتصرف ك وسيط أو صانع سلم . لقد عانت البشرية من مراعات لا حصر لها في السنوات الأخيرة . علينا أن نتصرف بشكل عاجل لوضع نهاية للمجاهدات

الدموية التي تنشأ فيما بين الدول وفي داخل الدول ذاتها . وهذا الامر أيضا يتطلب التضامن الذي تكون غايته إحلال السلم العالمي ووضع حد لمعاناة الإنسان ولتعرضه للحرمان .

إن السلم والتضامن كلمتان أساسيتان ، آمل أن تسترشد بهما أعمال شعوب الأمم المتحدة في المستقبل .

السيد دي كيرزمايكير (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسيّة) : إن وزير خارجية بلجيكا السيد مارك ايسكندر لم يستطع الحضور ليكون معنا اليوم هنا بسبب أمور عاجلة حتمت عليه البقاء في بروكسل . وقد طلب مني أن القى بدلا منه البيان الذي كان قد أعده ليلقىه بنفسه أمام الجمعية العامة . وفيما يلي نصه :

"السيد الرئيس ، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين الذين أعربوا لكم عن تهانيهم بمناسبة انتخابكم . إن خبرتكم الشخصية في هذه المنظمة ومهاراتكم الدبلوماسية التيحظى بتقدير إجماعي ليشكلان خير ضمان لجودة مناقشاتنا .

"كما أود أن أهنئ سلفكم السيد غيدودي ماركتو للدور الفائق النشاط الذي اضطلع به بوصفه رئيسا للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وقد اتفتحت الدينامية التي أبدتها خلال الاعمال المتعلقة بإعادة هيكلة بعض أنشطة الجمعية العامة .

"ولا بد من توجيه كلمة شكر خاصة إلى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار . إن تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام السابق يقدم لنا ، كالمعهود ، تلخيصا ملهما للوضع . ونحن ممتنون للأمين العام لما أبداه من التزام شخصي كامل في توجيهه أعمال الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة . ونحن نرى بصمات مسانته الشخصية في العديد من حالات النجاح الدبلوماسي التي تحققت على الصعيد المتعدد الأطراف في السنوات الأخيرة ، لا سيما فيما يتعلق بحل الصراعات الإقليمية التي طال أمدها .

وعلاوة على ذلك ، فإن الفضل في احتمالات التوصل إلى تسويات سريعة في عدد من الحالات التي مازالت معلقة يعود إلى جهوده الشخصية أيضاً . وبالتالي ، فإن نشاطه قد ساهم بالتأكيد في ترجمة الانتعاش السياسي الحالي للمنظمة إلى أعمال ملموسة في الميدان .

"لقد سبق وتكلمت هنا وزير خارجية هولندا السيد فان دن بروك بالنيابة عن الدول الإثنى عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية وإنني لؤيد ما جاء في بيانه ، وأشاركه في الآراء التي أعرب عنها باسم المجموعة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي تواجهنا اليوم . إن بياني الذي تناول طائفة عريضة من الموضوعات يتتيح لي الفرصة لأن أكتفي بتركيز الاهتمام على عدد محدود من الموضوعات ."

"غير أنني أود - قبل أن أفعل هذا - أن أعرب عن ارتياح حكومة بلجيكا لانضمام أعضاء جدد إلى منظمتنا في بداية هذه الدورة . فبلجيكا تحبذ دائماً العالمية في عضوية الأمم المتحدة . وبهذه الروح نرحب بالانضمام المتزايد للعضوية المنظمة لكل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية . بدل إن الترحيب يزداد بانضمام أعضاء جدد عندما يسهم الانضمام في تخفيف حدة التوترات الإقليمية ، أو عندما يعبر عن الإيقاع السريع للتحفيز الذي يحدث في العالم . ونحن مقتنعون بأن الدول الأعضاء الجديدة سوف تجري مناقشاتنا بما تقدمه من نظرات شاقبة ."

"ولقد أكدت الأحداث المتتالية التي شهدتها الاتحاد السوفياتي في الشهور والأسابيع الأخيرة انهيار الشيوعية وعجلت به . وثبت من فشل الانقلاب مدى قوة التيار الديمقراطي في الاتحاد السوفياتي وعدم إمكانية القضاء على البيروسترويكا باستيلاء العسكريين ومسؤولي الكي جي بي على السلطة .

"وتشعر بلجيكا شأنها شأن غيرها بالغبطة الشديدة لانتصار الدستور والشيوعية في الاتحاد السوفياتي على الروح الشمولية المغامرة لدى أولئك الذين لم يفهموا بعد أن الإصلاحات التي بدأها الرئيس ميخائيل غورباتشوف غدت أمراً محسوماً لا رجعة فيه .

"فهل يمكن اعتبار تاريخ هذا القرن ، أي القرن العشرين ، مجرد فترة عابرة ؟ وهل طوبيت صفة هذه الفترة بالفعل ؟ الواقع أن أبرز ما شهده هذا القرن بوجه عام هو الكفاح الضاري ضد شكلين بغيضين من أشكال الشمولية إلا وهما : الفاشية والشيوعية . وبالنظر إلى هذين الشكلين المترافقين من أشكال الفكر الاجتماعي والممارسة السياسية قضى على مئات الملايين من البشر أن يعيشوا ، على امتداد الجزء الأكبر من هذا القرن ، في ظروف من الاستبعاد الفكري والاستغلال المعنوي لتميل في نهاية المطاف إلى تدمير الذات . وأزهق هذان المذهبان الشمولييان عشرات الملايين من الأرواح .

"أما الآن فنراونا ما نشهده بمزيد من الابتهاج من انتهاء القرن العشرين في عام ١٩٩١ بانفجار الشيوعية من داخلها . لقد انهارت الشيوعية كنظام سياسي وكأيديولوجية .

"إن نبذ البشر بآعداد متزايدة في جميع أنحاء العالم لتلك العقيدة يعني أنها فقدت مصداقيتها كنموذج للإصلاحات الاجتماعية . كما أن أحداث الاتحاد السوفياتي زادت إلى حد كبير قوة الجذب الكامنة في الديمocratie وفي ممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والدفاع عنها . حتى أن تلك الحقوق والحريات باتت كفيلة بنيل القبول على الصعيد الدولي .

لابد أن قبول الحريات السياسية لا بد أن يمضي جنبا إلى جنب مع منع الحريات الاقتصادية . وهكذا نشأ النهج المزدوج الذي يبدو أن تطبيقه يغزو العالم أجمع وهو : الديمocrاطية من جهة واقتـصاد السوق من جهة أخرى . والديمocratie تشكل الإطار السياسي الذي يجب أن يكفل التوزيع المنصف من الناحية الاجتماعية لشمار اقتصاد سوقي فعال .

ونتيجة للتغيرات الجذرية التي طرأت في بلدان وسط أوروبا وشرقها، تقع، في الوقت الراهن، على عاتق المسؤولين السياسيين في الاتحاد السوفيياتي مهمة تاريخية: إذ يتعين عليهم إجراء إصلاحات ديمقراطية واقتصادية ناجحة على وجه السرعة. غير أنه ينبغي التهوش بهذه المهمة في ظل روح من التضامن الدولي. وفي هذا الصدد لا يسع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الدول الأعضاء بمنها ومن بينها بلجيكا التكوه عن مسؤولياتها ولن تفعل. وغني عن البيان أن تلك المساعدة لا يمكن أن تحل محل سياسة الإصلاحات المتعين على المسؤولين السياسيين المنتخبين ديمقراطياً الأضطلاع بها. ولكننا سنبسيط لهم يد التعاون على أوسع نطاق، ممكناً وبأقصى ما في وسعنا من فعالية.

ووالواقع أن الدول الإثنتي عشرة تعد نموذجا يحتذى به : من حيث أشكال التعاون الاقتصادي بين عضائها وأسلوب تعاونها مع الدول الأخرى أو مع الأقاليم أو الجمهوريات المتحدة فيدراليا في إطار تلك الدول . وفي هذا السياق ، نأمل أن يتوصل الاتحاد السوفيتي ، وأشد على "الاتحاد" ، إلى صيغة متوازنة للتعاون بين الجمهوريات المختلفة التي يتتألف منها .

"ومن الثابت أن الطاقة الهائلة المشبّقة عن المشاعر الوطنية يمكن أن توظف أفضل أو أسوأ توظيف . فعندما يتحول الشعور الوطني إلى نعرة قومية أي إلى شكل من أشكال الانانية الجماعية ، فإنه يطلق قوة مدمرة ، الأمر الذي طالما أوضحته التاريخ وبصورة فاجعة ولكن الضمير الوطني لدى الشعوب التي يمكنها أن تباهر بلغة وتاريخ وثقافة ودين ، يشكل قيمة هامة

في المجتمع العالمي . وبدون إسهاماتها ، يصبح المجتمع الدولي مزيجاً باهتاً من الأشخاص بغير انتفاء وطني .

"إنني لعلى اقتناع راسخ بأن بلدان الاتحاد الأوروبي الراهن تخلصت من ثغرات القوميات ، بعدما شهدته في النصف الأول من هذا القرن من محنة عصبية ، وقد تحقق لها ذلك بفضل سياسة التكامل في مجالات عديدة .

"ولقد أثبت الاتحاد الأوروبي أيضاً كيف أنه يمكن تجاوز المشاعر القومية ؛ ونحن على استعداد لمساعدة من يلتمسون حلولاً فعالة لمشاكل مماثلة . وأملنا لا يؤدي منع قدر أكبر من الحكم الذاتي إلى اشتداد خطر انتشار الأسلحة النووية في العالم ولا يعيق أو يؤخر الاتجاه إلى نزع السلاح الذي يسعدنا تبديه في مجالات كثيرة .

"ومن دواعي اغتناب بلجيكا أن استونيا ولاتفيا وليتوانيا استعادت استقلالها . والواقع أن بلدي لم يعترف أبداً ، بضم الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين لتلك الدول الثلاث . ومما يرسنا بوجه خاص أنه قد أمكننا الإسهام في فتح مكتب إعلامي لبلدان البلطيق في بروكسل ، وإننا استطعنا مساندة وفودها خلال عدد من الاجتماعات الدولية قبل أن يكرس القانون الدولي الاعتراف بها . كما نحيي ذكرى أبناء البلطيق الذين بذلوا أرواحهم في سبيل استقلال بلدانهم .

"إن أحداث الشهور والسنوات الأخيرة التي بثت في نفوس أعداد متزايدة من الناس في جميع أنحاء العالم أملاً كباراً فيما يتعلق بالسلم والحرية ، أبرزت كذلك ما تتسم به حقوق الإنسان من أهمية متعاظمة . أما الفكرة الماركسية القائلة بأن احترام حقوق الإنسان ، يجب أن يكون ، وفقاً للمنطق المادي ، نتاج تطور اجتماعي - اقتصادي واضح المعالم فتلقى إعرضاً على نحو مطرد . كما أن احترام حقوق الإنسان يبدو الآن كشرط ضروري للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتوازنة في أي مجتمع . ومن ثم ، هناك تفاعل بين التنمية واحترام حقوق الإنسان .

"وغيري عن البيان أن حماية حقوق الإنسان داخل الأراضي الوطنية هو أمر منوط بالدول ، في المقام الأول ، وليس بالمجتمع الدولي . ولكن يجب على كل دولة ، متى أخلت بالتزاماتها ، أن تبرر مسلكها أمام المجتمع الدولي . وفي هذا المدد ، يلوح في الأفق ، شيئاً فشيئاً توافق دولي في الآراء مسداه : أن الدول مسؤولة على الصعيد الدولي عن سياستها الوطنية في مجال حقوق الإنسان . وهذا الارتباط بين الاختصاص الوطني والمسؤولية الدولية ينجم عنه تدويل مجال حقوق الإنسان على نحو متزايد . ولذا فإننا نجد وضع تعريف لحقوق الإنسان محدد وواسع النطاق في آن واحد .

"ومازالت حقوق الإنسان الفردية المنصوص عليها في الإعلان العالمي وفي العهدين الدوليين تشكل العناصر الأساسية ل أي سياسة تنحو إلى التطور في ذلك المجال . وبالتالي ، لجميع أعضاء الأمم المتحدة إقرار هذين العهدين وتطبيقهما . ولا بد من إيلاء قدر أكبر من الاهتمام ليس لحق الشعوب في تقرير مصيرها فحسب ، بل وأيضاً لممارسة بعض الحقوق الفردية على الصعيد الاجتماعي ، مثل الحرية السياسية والدينية ، بما في ذلك مكافحة حالات التمييز العنصري وغيرها .

"ومازالت بلجيكا تدعو ، كما فعلت في الماضي ، إلى مراعاة البعد الإقليمي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان حتى يمكن لكل منطقة أن تراعي خصائصها الثقافية والاجتماعية - السياسية لدى احترامها للحقوق الأساسية . ومن الضروري أيضا منع حماية خاصة للأشخاص الذين يشتمون إلى فئات اجتماعية معينة ، مثل النساء والأطفال . وفي هذا المجال تشكل اتفاقية حقوق الطفل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود مؤخرا تقدما هاما في هذا المضى .

"إن حماية حقوق الإنسان هي واجب بالطبع ولكنها حق أيضا . وعندما وقعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الميثاق ، وعندما اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتمدت العهدين الدوليين الإضافيين ، تعهدت باحترام حقوق الإنسان داخل أراضيها .

"ولا تمثل ممارسة الدولة لسيادتها الحقيقية في مكافحة أي تدخل من الخارج في هذا المجال ، بل ، إنها تمثل في تعبئة جميع الوسائل المتاحة للدول لضمان احترام حقوق الإنسان . وكل دولة عليها التزام لا نحو مواطنيها فحسب - ولا سيما الأقليات داخل حدودها - وإنما أيضا نحو الدول الأخرى .

"وخلالا للموقف الذي تدافع عنه عموما النظم الشمولية التي تتضائل مصداقيتها يوما بعد يوم ، فإن الإجراء الذي تتخذه دولة ثالثة لحماية حقوق الإنسان لا ينبغي أن يشكل بالضرورة تدخلا في الشؤون الداخلية . ويتبين ذلك بخلاف في حالات تتخذ فيها إجراءات استجابة لطلب دولة لم تعد تستطيع ضمان حماية حقوق الإنسان على أراضيها . ولكن حتى عندما يتتخذ الإجراء دون موافقة الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان داخل أراضيها ، فإن ذلك لا يشكل بالضرورة تدخلا في الشؤون الداخلية .

"والواقع ، أن صلب المشكلة هو الاحترام الفعال لحقوق الإنسان . وعلى المجتمع الدولي أن يساعد الدول على احترام حقوق الإنسان ويرغمهم

على ذلك عند الاقتضاء . ولكي تحول الميثاق دون حدوث تجاوزات في هذا الصدد ، فإنه ينذر وبحق على ضرورة أن يتم أي تدخل من هذا النوع بشكل منظم ومحبول . كما ينبغي أن يتفق مع قواعد محددة جيدا . ومن حيث المبدأ ، ينبغي أن يحدد بوضوح وجود الانتهاك . وينبغي أن تكون الاستجابة تدريجية مع ضرورة الحصول على موافقة المجتمع الدولي . ولا يمكن الخروج عن هذه القواعد إلا في حالة الإجراءات المتخذة في حالات الطوارئ القصوى والى أن يصبح المجتمع الدولي قادرًا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية .

"هذا المثير ليس بالمكان المناسب للدخول في تفاصيل التفسيرات القانونية . اسمحوا لي فقط أن أوضح أن المادة ٥٦ من الميثاق تتضمن إمكانية حدوث تدخل من هذا النوع . وكل دولة عضو في الأمم المتحدة قد التزمت باتخاذ إجراءات فردية أو جماعية دفاعا عن المبادئ الواردة في المادة ٥٥ ، ومنها حماية حقوق الإنسان . ولذلك فإن جميع الدول والمجتمع الدولي بأسره عليهم التزام لا باحترام حقوق الإنسان فحسب وإنما بفرض الاحترام لهذه الحقوق أيضًا ."

"وتشمل حماية حقوق الإنسان مكافحة الانتهاكات ومنع حدوثها على السواء . ومن ثم فواجب الدول الأعضاء يقتضيها أن تضمن منع الحقوق السياسية الأساسية لمواطنيها على نحو فعال ، وتضمن تمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، وتضمن تهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي ، كما تكفل تحقيق شيء لا غنى عنه وهو إعادة توزيع الثروات ، وتحقيق مستويات صحية وبيئية سلية للحياة . وعلى العكس ، فمن الصحيح أيضًا أن احترام حقوق الإنسان يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتشجيع روح المبادرة الاقتصادية ."

"وعن طريق استخدام الإجراءات السرية ، وأساليب الضغط المباشر وغير المباشر والتدخل الدبلوماسي ، تستطيع دول ثالثة والمجتمع الدولي حمل دولة تنتهك حقوق الإنسان على تغيير موقفها . وإذا فشلت كل هذه الإجراءات ،

ففي قيام دولة ثالثة أو قيام جماعات الضغط بالإعلان عن قلقهم تكمّن أعظم قوة تستطيع أن تطبع جماع من ينتهكون حقوق الإنسان . ومن هنا ينبغي تأييد العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية بقوَّة* .

"غير أن المجتمع الدولي ينبغي أيضاً أن يكون قادرًا على التدخل السريع . ولا بد من تعزيز التأثير الدبلوماسي للأمم المتحدة ، وينبغي أن تكون المنظمة قادرة على اتخاذ الإجراء المناسب في وقت قصير جداً . وينبغي للبلدان أن تقوم ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، بتدريب وحدات عسكرية ومدنية ضرورية ترسل في إطار هذا النوع من العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة .

"وعلاوة على ذلك ، لا بد أن تنظر الدول الأعضاء ، بقدر الإمكان ، في إدراج أحكام خاصة بحقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية لومي وفي الميثاق التأسيسي لبنك التنمية الأوروبي الجديد . وهذه الأحكام لا يملئها أي شكل من أشكال الإمبريالية الثقافية ، وإنما يملئها اقتناعنا الراسخ بالعلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان والتعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبهذه الروح ، أمرت بلجيكا مؤخرًا على ضرورة إدخال مفهوم احترام حقوق الإنسان في الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها مع دول تربطها بها علاقات تعاون تقليدية وشقة .

"وعلى المجتمع الدولي إذن أن يتزود بالسبل الكافية لكي يجعل الدول التي تنتهك حقوق الإنسان تغير سلوكها عندما لا تحدث الإجراءات السريعة أو ضفوط الرأي العام أثراً فعالاً . ونرى بوضوح أن هناك دوراً لمجلس الأمن في هذا الميدان . فمن المستحب في جميع الحالات تقريباً الحصول على موافقة متعددة الأطراف قبل التدخل . وفي بعض حالات الطوارئ الشديدة والمارة ، ينبغي

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

التصريح لدولة بالتدخل بناء على مبادرة منها ، لحماية حقوق الإنسان ، ويمكن لهذا التدخل أن يكون مشروعًا ، عندما يحدث ، مثلا ، أن تتعرض حقوق الإنسان الأساسية لمواطني هذه الدولة لانتهاكات خطيرة ومنتظمة . وتشهد هذه الحالات عموما في زمن الحرب أو الحرب الأهلية ، عندما تنهار سلطة الدولة ، أو عندما تعرقل الدول إرسال المساعدة الإنسانية الضرورية . ولكن حتى في هذه الحالات يتتعين بالطبع على الدولة التي تقوم بالتدخل أن ت exposures على مجلس الأمن الإجراءات التي قام بها خلال مدة زمنية معقولة . علاوة على أن هذه التدخلات التي تتم من جانب واحد يشجع أن تناقش وترصد من جانب المحافل الإقليمية ذات الملة .

"وتتمتع المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة بوضع يتيح لها فعلا أن تقوم بالكثير من العمل المثير في هذا المجال . ويمكن التفكير في توسيع مجال الخيارات القانونية المتاحة لها على المدى البعيد . وفي رأينا أن إنشاء المحكمة الدولية لحقوق الإنسان وتعيين مفوض سام هو أهم ابتكار ممكن . إن ما نهدف إليه هو إنشاء ولاية أكثر تنظيما للتحقيق في حالات فردية محددة لانتهاكات حقوق الإنسان ثم التوصل إلى نتائج وضمان الإنصاف القانوني . ونحن مدركون تماما أنه في مثل هذه المسائل ، يتتعين تحقيق� واحترام التوازن بين المؤسسات الحالية والمستقبلة وبين المجالات أو الصالحيات السياسية والإجراءات القانونية وبين الآليات الوطنية والإقليمية والدولية . وبشكل أكثر تحديدا ، قد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في سلطات لجنة حقوق الإنسان حتى تتتسنى إحالة جميع الملفات التي تحتوي على أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن .

"وفي هذا الصدد ، يتبين لمحكمة حقوق الانسان والمفوض السامي أن يقوما بفرز الملفات الامر الذي سيعزز سلطتها ويحول دون استغلال الاجراءات ويجنب مجلس الامن تحمل أعباء مفرطة .

"وفي ضوء ما سبق يمكننا تصور الاجراءات التالية :

"بادئ ذي بدء ، يكون المفوض السامي لحقوق الانسان ملزماً بأن يقدم للمحكمة الشكاوى الصادرة عن الدول ، في حين يترك له الخيار فيما يتعلق بالشكاوى الفردية . ويتمتع المفوض السامي بحق التحري ، ويكون للمحكمة أن تدعو الدول إلى المثول أمامها . فإذا رفضت الدولة المعنية التعاون ، يبلغ رفضها إلى لجنة حقوق الانسان . وتقرر المحكمة ما إذا كانت الدولة المعنية قد ارتكبت بالفعل ما يشكل مساساً بحقوق الانسان . وعندئذ يتاح للدولة أن تعترف بمسؤوليتها وأن تعيد إعمال الحقوق وأن تشرع في تعويض الضحايا ، وإلا فإن حكم المحكمة يحال إلى لجنة حقوق الانسان .

"هذه اللجنة جهاز سياسي يتبين أن يركز عمله على "سياسات وممارسات" الدول التي تتطايع حقوق الانسان بالاقدام . ويمكن تعزيز فعالية هذه اللجنة بالطريقة التالية :

"يحق لاي دولة أو للمحكمة أو للمفوض السامي تبليغ اللجنة عن سلوك إحدى الدول . وتحتفظ اللجنة بما إذا كانت حقوق الانسان قد تعرّفت لانتهاك منهجه . ويحق للجنة أن تأمر بإجراء التحريات . ويعتبر رفض التعاون مع اللجنة ظرفاً تشديداً . وإذا لاحظت اللجنة أن دولة من الدول تنتهك بعض حقوق الانسان انتهاكاً منهجه ، فتعطى تلك الدولة مهلة قصيرة لإصلاح تلك الحالة . فإذا لم تستجب الدولة يخطر مجلس الامن بذلك .

"إذا ثبّتت أن دولة من الدول ترافق أن تضع حدًا لانتهاك حقوق الانسان ، يمكن تصور وسائلتين إضافيتين للضغط :

"يحق للدول الأخرى أن تمارس بقدر أكبر ما تملكه بالفعل من وسائل ضغط

انفرادية ، وذلك بقدر ما تكون الدول الاخيرة قد أدرجت في اتفاقياتها مع البلدان الأخرى أحكاما تتعلق بحقوق الانسان . وسوف يفكر عدد من البلدان حتما في إعادة النظر في علاقاته الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع الدولة التي تتعرض حقوق الانسان في أراضيها لانتهاك منهجه . وإذا لاحظت لجنة حقوق الانسان أن دولة من الدول تواصل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان بطريقة منهجة ، يبلغ موقف هذه الدولة إلى مجلس الأمن الذي يتولى النظر في المسألة .

"إذ نوصي باتباع طريق التعددية واحترام حقوق الانسان بهذا القدر من الاصرار والتصميم ، إنما نجازف بالظهور في صورة من يحبون إلقاء الموعظ . غير أن الدول التي تملك المؤسسات الديمocrاطية منذ عدة أجيال ليس أمامها من خيار إلا السهر المستمر على حيوية مؤسساتها والاهتمام بقدر أكبر ، من منطلق تضامنها بالمشاكل المطروحة خارج حدودها .

"وأما مثلك في هذا المجال تحد يتعين التصدي له .

"فالاهتمام المتزايد الذي يتجلّ في الوقت الراهن بتنمية علاقات جديدة بين الشرق والغرب لا يعني بأي حال من الأحوال أن بلجيكا أو أوروبا قد نسيت المشاكل الملحة المتعلقة بالعلاقات بين الشمال والجنوب .

"والذي يزيد من وعينا بـالحاجـ هذه المشاكل أن الجمعية العامة قد فرغت مؤخرا من تقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي لافريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وقد وجهت في هذا السياق وعن حق ، انتقادات إلى اسلوب تنفيذ ذلك البرنامج .

"ونحن لا نستطيع أن ننسى أن الحالة الاقتصادية لعدد كبير من البلدان النامية ترتبط أيضا بالاصلاحات السياسية التي تعكف تلك البلدان على تنفيذها . وينبغي للمعونة التي تقدمها أن تتکيف بالتالي مع هذه الاصلاحات سواء من حيث الكم أو الكيف .

"ومن الواقع أيضاً بجلاء متزايد أننا ينبغي أن نتوخى ، بالنظر إلى ترابط الاقتصاد العالمي ، إقامة علاقة جديدة بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة . وينبغي في هذا الصدد السعي إلى تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي ، مع الاهتمام بما قد ينطوي عليه هذا النمو من آثار معاكسة ، خاصة في مجال البيئة .

"وأجد لزاماً على قبل أن أختتم كلمتي أن أنه بـأن السنة التي انقضت من عمر منظمتنا كانت سنة استثنائية . فمتزايد أهمية دور المنظمة واتساع نطاق تدخلاتها في النظام السياسي العالمي كان من المستحيل تماماً تصورهما منذ سنوات قليلة .

"فبعد أن نادينا لفترة طويلة بالعودة إلى الروح التي ألمت واضعى الميثاق ، هنا نحن قد لبينا تلك الدعوة بشكل من الأشكال . إن الأمم المتحدة قادرة على استجماع ارادتها والنهوض بإصرار بمسؤولياتها إزاء السلام والكرامة الإنسانية والتقدم الاجتماعي" .

تنظيم الاعمال

الرئيس : أود أن أبلغ الممثلين بأن البند ١٤٥ المعنون "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" لن يبحث غداً كما أعلنا سابقاً ، وأن بحثه سيتم صباح يوم الجمعة ١١ تشرين الأول / أكتوبر . وقد فتحت الان قائمة المتكلمين بشأن هذا البند .

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٠٠